

مشترك حضرموت ومنظمات المجتمع المدني تطالب بإطلاق سراح المعتقلين وإيقاف المحاكمات

طالت قيادات حزبية وشخصيات اجتماعية، معبرين عن استيائهم من استمرار المحاكمات الكيدية في محاكم أمن الدولة والتطوير في الإجراءات والحبس غير المبرر كما حصل للنشطاء / ناصر باقر قوز وإخوانه المعتقلين وحبس النشطاء وطلبة المدارس بنظام الرهائن كما حصل مع الإعلامي «عماد بن هامل» وأهل بن هامل، والحافظ أشرف باحسين والاعتقال المتلاحق للنشطاء السياسي والإعلامي عباس باوزير ومنع أهله من زيارته أو إدخال أدويته.

مستنكرين ما وصفوه بالتدخل السافر في أعمال القضاء وتسييسه، في إشارة إلى إبعاد رئيس المحكمة الجزائية بالمكلا الذي أظهر بعض الانتصار للقانون والدستور بعد أشهر قليلة من تعيينه، محذرين أبناء المحافظة العاملين بالسلطة بأنهم سيظلون محل شك وريبة لدى السلطة التي لا تنق إلا بالفاسدين.

المعتصمون استمرار المظاهر المسلحة في شوارع مدينة المكلا ومدخل المدن الأخرى، متسائلين عن جدوى هذه المظاهر والتعزيزات العسكرية.

وجدد المعتصمون رفضهم لكل هذه الأعمال التي وصفوها بالعدوانية والمخالفة لكل المواثيق، مطالبين السلطات بإيقاف كل الانتهاكات وإطلاق كافة المعتقلين في الأمن العام والأمن السياسي وإيقاف كافة المحاكمات الكيدية والملاحقات للنشطين ورفع كافة المظاهر المسلحة بالمدينة والمداخل.

ووجه المعتصمون نداء إلى كافة مؤسسات المجتمع المدني والعلماء وطلبة العلم والشخصيات الاجتماعية والقبلية وكافة شرائح المجتمع رجالاً ونساءً مدنيين وعسكريين برفض كل أشكال الظلم والقهر، والوقوف مع المظلومين.

إلى ذلك ندد المعتصمون بحملة الاعتقالات التي

تظلمت أحزاب اللقاء المشترك وحزب التجمع الوحدوي وأهالي المعتقلين السياسيين بمحافظة حضرموت الثلاثاء الماضي، اعتصاماً سلمياً أمام ديوان المحافظة بالمكلا، وذلك للمطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والنشطين في سجون الأمن السياسي والأمن العام.

وأفاد بلاغ صحفي صادر عن الاعتصام أن هذه المسيرة السلمية التي شهدت مشاركة واسعة لمنظمات المجتمع المدني، تمثل باكورة المناشط لهذا العام من أجل التضامن مع المعتقلين كافة وصحيفة الأيام وناشريها، مؤكداً بأن الفعاليات السلمية ستتواصل حتى يفرج عن كافة المعتقلين السياسيين وتتززع الحقوق كاملة غير منقوصة ليحبي المواطنون حياة حرة كريمة وأمنة. وأكد المعتصمون تضامنهم الكامل مع المعتقلين ومطالبهم العادلة، وفي السياق ذاته أدان



زيد الشامي
Zaid.Ashami@yahoo.com

من ثقافة العرب.. إلى ثقافة السلام

جعل الله الاختلاف بين الجماعات والقبائل والشعوب سبباً للتعرف والتعاون، لا وسيلة للصراع والحروب، فالحياة تقوم على السلام والتعايش، أما الحروب فهي الاستثناء الذي إن حدث يجب أن لا يدوم ولا يستمر.

للحروب ثقافتها واستعدادها المادي والنفسي، الحذر والحيلة والأخذ بأسوأ الاحتمالات، التوجس من أي تصرف يقوم به الخصم، القوة والشدة والتعبئة القتالية ورفع الروح المعنوية، تلك مقتضيات الحروب، وبغيرها تكون الهزائم والانتكاسات، ويأتي الضعف والخور لذلك يستمر الاستعداد اليقظ في ظروف الحرب وهو العمل الصحيح، وغيره ليس مقبولاً، والمتضرر ليس معزولاً.

لكن إذا وضعت الحرب أوزارها، وعاد الناس إلى السلام فإن له مقتضيات أخرى تتعلق بتثبيت الأمن والاستقرار، وتنمية الثقة، وإنبات حسن النوايا، والابتعاد عن الإثارات، أو ما يؤدي إلى سوء الفهم، لا بد من الصدق والتسامح والوفاء، هذه ثقافة السلم، ويجب عدم التخوف من المكر السيئ لأنه لا يحقق إلا بأهله، ومن نكث فإنما ينكث على نفسه، ومن أراد البغي والعدوان فسيمنى بالهزيمة، قال الصديق رضي الله عن: (ثلاثة من كن فيه كن عليه: البغي، والنكث، والمكر) هذا ما ذكره القرآن الكريم وتصدقه التجربة.

وبالنظر إلى ما آلت إليه حروب صعدة الستة نلاحظ أنها قد أفرزت وضعا غير طبيعي من التعامل، فاندعت الثقة، وزاد التوجس، وظل كل طرف ينظر إلى أي اتفاق على أنه مجرد استراحة محارب يستعد لجولة جديدة من القتال، رغم أن الحرب السادسة توقفت بعد مفاوضات انتهت بالمواقفة على الشروط الستة التي وضعتها الدولة، لكن دواعي اشتعال الحرب واردة في أي لحظة، لذلك شكلت لجان للإشراف على تنفيذ بنود الاتفاق، وعلى هذه اللجان التحلي بالصبر وأعلى درجة من التحمل والشعور بالمسؤولية، وأن تعمل على إزالة أي سبب يمكن أن يؤدي إلى انهيار وقف إطلاق النار.

لقد اتخذ قرار وقف إطلاق النار، وهو قرار سياسي ليس على اللجان الإشرافية سوى رعاية تنفيذه، وعلى الجيش ومن وقف معه، وكذلك الحوثيين ومن وقف معهم تقع مسؤولية المحافظة على هذا الإنجاز، وعدم إثارة أي طرف ببعض التصرفات العجلى والحمقى التي قد تصدر ولو بشكل فردي أو اجتهاد شخصي.

فتحت الطرق، وبدأت حركة التنقل بالأنسياب، وعادت روح الحياة تدب في مناطق الحرب فلا داعي للتجمعات المسلحة ولا استعراض القوة، أو ترديد الأناشيد الحماسية أو الشعارات والعبارات المثيرة، ويجب وقف الحملات الإعلامية التي تشعل نيران الأحقاد، وإذا كان الجيش يرقب المشهد بعد الحرب فعليه أن يتغاضى عن بعض المظاهر المستفزة التي تنتهي بمرور الزمن.

نحن بحاجة اليوم إلى ثقافة الوئام والتسامح والعفو والصفح وتضميد الجراح، على الجميع أن يدركوا مأساة عشرات الآلاف من الأسر التي شردت من بيوتها وقراها وعاشت الخوف والفزع، ويجب أن تنتهي لها الظروف وأجواء الاطمئنان لتعود بسلام وأمن، ولن يكون ذلك إلا حين ترى بأن مظاهر الحرب قد انتهت، وأن يترك المسلحون المقارن والتلال ويتوشح الجميع بالالتسامح بدلا عن البندقية والقنبلة.

كل الأطراف مطالبة اليوم بالعمل الحثيث لمنع عودة الحرب، وعليها التحلي بأقصى درجات الصبر والتحمل، ويجب التحري التام في كل الأخبار والبلاغات التي تأتي، لأن كثيرين ما زالوا يبشرون بثقافة الحرب، ولم ينتقلوا بعد إلى مرحلة السلام، فنتناسى دواعي الانتقام، ونعمق ونذكر روابط الأخوة وصله الرحم، ذاق الجميع ويلات الحرب، وعليهم اليوم أن ينعموا بخير السلام.

مؤتمر العمالة اليمنية يطالب باعتماد نظام الكوتا وإلغاء نظام الكفيل

المجلس، في إمكانية حصول اليمن على كوتا أو حصة للعمالة اليمنية سنويا ضمن العمالة المطلوبة في سوق العمل الخليجي.. فضلا عن ضرورة إنشاء قنوات اتصال مع القطاع الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي لدوره الهام في تحديد العمالة المطلوبة من الأسواق الأخرى وخاصة السوق اليمنية. كما شدد المشاركون على أهمية بناء شراكة مع القطاع الخاص لتطوير برامج تأهيل في قطاع تقنية المعلومات والبرمجيات من خلال تبادل الزيارات الطلابية بين الجامعات اليمنية والخليجية، وزيادة المنح الدراسية للطلاب اليمنيين في دول الخليج وخصوصاً في التخصصات العلمية، وجمعوا في سياق متصل على ضرورة اضطلاع مؤسسات التعليم والتدريب العالي في اليمن على أهمية تصميم المناهج الدراسية بما يتوافق واحتياجات سوق العمل اليمنية والخليجية، والحرص على تزويد

مخرجاتها بالمهارات اللازمة التي يتطلبها السوق مع إشاعة ثقافة المهنية بين المؤسسات التعليمية من المراحل التعليمية الأولى. وتضمنت إجراء دراسة متكاملة لإنشاء الصندوق الوطني للتدريب والتأهيل في اليمن، يساهم في تمويله القطاع العام والخاص الخليجي واليمني ومن المساهمين، يشكل مجلس أمنائه الذي يتولى الإشراف على تمويل مراكز تدريب العمالة اليمنية وفقا لاحتياجات سوق العمل الخليجي. ولفت المشاركون إلى ضرورة حث دول الخليج عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية، على إلغاء نظام الكفالة المعمول به حالياً، أسوة بالخطوة الإيجابية التي أقدمت عليها البحرين مؤخراً، مبدعين شكرهم وتقديرهم لدولة الكويت على قرار منح الأولوية للعمالة اليمنية في التوظيف بعد المواطنين الكويتيين. كما حثوا الحكومة اليمنية ممثلة في أجهزتها المختصة المختلفة، القيام بتوقيع اتفاقيات مع

المؤسسات العامة والخاصة في دول الخليج والاتفاق معها على تحديد الاحتياجات من العمالة اليمنية وفقاً لمتطلبات هذه المؤسسات وتدريبهم وفقاً لمتطلبات هذه المؤسسات وشددت التوصيات على أهمية التركيز على جذب استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الجمهورية اليمنية لإقامة مشروعات إنتاجية معنية بجانبين، أن تسهم هذه المشروعات في تشغيل العمالة اليمنية لتخفيف الضغط على سوق العمل اليمني المحلي، بالإضافة إلى جانب من القوى العاملة اليمنية المتطلعة للعمل في دول مجلس التعاون. بينما تطرق الجانب الثاني إلى أهمية إعطاء تلك المشروعات مزايا خاصة في إطار الشراكة بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية اليمنية، وأن يتم توصية جانب من إنتاج هذه المشروعات لتلبية احتياجات أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

اختتمت الثلاثاء الماضي بصنعاء فعاليات المؤتمر الإقليمي «العمالة اليمنية ومتطلبات سوق العمل الخليجي.. الفرص والتحديات»، والذي نظمته على مدى يومين مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، بمشاركة عدد من الباحثين والأكاديميين اليمنيين والخليجيين.

وقد أوصى المشاركون في ختام المؤتمر الذي قدمت فيه 18 ورقة، بضرورة إنشاء مجلس أعلى للعمالة اليمنية يتولى التخطيط وإعداد الاستراتيجيات، والبرامج الكفيلة بتدريب وتأهيل وتسويق العمالة اليمنية واستكشاف متطلبات سوق العمل بصورة دورية، مؤكداً على ضرورة تسويق العمالة اليمنية بالنظر إلى ميزاتها مقارنة بالعمالة الآسيوية، من حيث الحفاظ على الهوية واللغة والثقافة العربية. وطالب المشاركون بضرورة البحث بالتعاون مع دول

إصلاح الحديدية يدعو لحماية الصيادين من اعتداءات البوارج الدولية

مشاعر الغضب جراء افتقار المواطنين لأمن والعدالة والمواطنة المتساوية، وحملت الهيئة الشورية السلطة المحلية المسؤولية الكاملة عن تدهور الخدمات العامة في المحافظة كالتعليم والأمن والصحة وافتقار المستشفيات إلى أبسط المستلزمات الطبية ناهيك عما يتعرض له مئات من مرضى الفشل الكلوي من تقصير وإهمال مما يدفع بالعديد منهم إلى الموت بسبب انعدام الاحتياجات الطبية، وأدانت الهيئة ما قامت به حكومة المؤتمر من جرعات متتالية في الوقود وانعدام مادة الغاز، وما نتج عنها من ارتفاعات سعرية في جميع السلع مما ضاعف من معاناة المواطنين المعيشية ووسع من رقعة الفقر وانتشار المتسولين وتزايد الجريمة في المجتمع، وتضخم نسبة البطالة جراء إصرار الحكومة على تحميل المواطن سياساتها الاقتصادية الفاشلة، هذا وكانت هيئة الشورى المحلية للتجمع اليمني للإصلاح بمحافظة الحديدية عقدت اجتماعها الدوري برئاسة الشيخ / محمد علي عجلان رئيس الهيئة المناقشة القضايا المدرجة في جدول أعمالها واستمعت إلى تقرير الأداء المقدم من المكتب التنفيذي للعام 2009م كما ناقشت عدداً من القضايا التنظيمية والمحلية والعربية والإسلامية في أجواء أخوية جسدت روح المسؤولية والشورى والديمقراطية كما جرى نقاش مستفيض حول القضايا المدرجة في جدول الأعمال، وقدمت إزاءها العديد من الرؤى والحلول المقترحة.

عبد الحفيظ الحطامي

عبرت هيئة الشورى المحلية للتجمع اليمني للإصلاح بمحافظة الحديدية عن أسفها الشديد لتعرض العديد من المواطنين وبعض أفراد القوات البحرية للموت في البحر غرقاً أو على يد البوارج الأجنبية المربطة في المياه الإقليمية في ظل عدم قيام الجهات المسؤولة بدورها في حماية المواطنين والمطالبة في إنقاذهم، ودعت الدولة لحماية المواطنين عسكريين ومدنيين وإيجاد الحلول التي من شأنها حفظ أرواحهم، كما عزت أسر الضحايا وأعلنت تضامنها معهم. كما دعت هيئة شورى الإصلاح المحلية بالحديدية الحكومة إلى حماية المياه الإقليمية من أعمال القرصنة والحفاظ على الثروة السمكية التي تتعرض لعمليات التدمير والجرف من قبل السفن غير اليمنية ورمي مخلفاتها في مياهها الإقليمية، مما يتسبب في الإضرار بالصيادين والتضييق عليهم في مصدر رزقهم، وانتشار العديد من الأمراض والأوبئة جاء ذلك في بيان صدر عن دورتها الاعتيادية المنعقدة الثلاثاء الماضي. كما عبرت الهيئة عن استنكارها الشديد بتحويل محافظة الحديدية مسرحاً لدخول المجاميع المسلحة الهادفة إلى الاعتداء على أراضي المواطنين من قبل مراكز النفوذ وما يلحقها من عمليات قتل وسفك للدماء وهدم وتدمير لمنازل البسطاء وساكنتي الصفيح، والاعتداء على الحقوق العامة والخاصة وما ينتج عنها من تنامي

اختتام المخيم الطبي المجاني الثالث لمكافحة العمى

بعد نجاحه في إجراء 80 عملية جراحية ومعالجة ما يزيد عن 500 حالة مرضية اختتمت جمعية الشوار للتنمية الاجتماعية وجمعية النبراس الصحية المخيم الطبي المجاني الثالث لمكافحة العمى ورعاية البصر بمستشفى المواسط الريفي بني حماد مديرية المواسط.

والذي أقيم بدعم وتمويل من جمعية الشارقة بدولة الإمارات العربية واستفاد منه مواطنين من مختلف مناطق مديرية المواسط ومديريات مجاورة.

مستوصف السلامة النموذجي

خدماتنا على مدار الساعة

- أسنان .
- جراحة عامة .
- جراحة وأمراض النساء والتوليد .
- جراحة المسالك البولية .
- رعاية أمومة وطفولة .

إشادات

الدكتور / محمد عبد اللطيف سيف

نسعى من أجل رضاكم .. وعناية الممرضات

نسعى من أجل رضاكم .. وعناية الممرضات

ت. ٢٦٢٨٠٤ فاكس ٢٦٢٨٠٥

استقالة الشيخ المعمرى من الحزب الحاكم

هذا وقد رحب الأستاذ أحمد علي صلح رئيس المكتب التنفيذي للإصلاح بالمحويت بانضمام الشيخ صالح بن يحيى المعمرى مؤكداً بأنه سيكون رافداً للعمل السياسي في المديرية والمحافظة.

يذكر بأن هذا هو الانضمام الثاني لشيخ في مديرية الرجم بعد انضمام الشيخ عبدالله بن ناصر البشاري.

ونوه الشيخ بأن تجربته الطويلة مع حزب المؤتمر كانت كفيلة لفضح هذا الحزب وقوفه للفساد.

ودعا الشيخ صالح كل العقلاء والمشائخ إلى سرعة الانضمام إلى مكتب الإصلاح وذلك لخدمة المجتمع حتى لا تكون جهودهم مسخرة لخدمة حزب الفساد في المؤتمر الشعبي العام.

أعلن الشيخ صالح بن يحيى المعمرى -أحد أهم مشائخ مدينة المحويت وعضو قيادي بفرع المؤتمر الشعبي العام بمديرية الرجم -محافظة المحويت- استقالته من المؤتمر الشعبي العام وتم انضمامه إلى حزب الإصلاح بقناعته أن الإصلاح هو الحزب الرائد الذي يقدم الخير للبلاد